خالد تركاوي

التغيير الديمغرافي في سورية وأثره في دعم اقتصاد الحرب

أطراف الصراع وتمويل اقتصاد الحرب والتركيبة السكانية الراهنة وعلاقة اقتصاد الحرب بالمهجرين

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS



التغيير الديمغرافي في سورية وأثره في دعم اقتصاد الحرب

خالد تركاوي

The demographic change in syria and its impact on the economy of war

Khalid Tirkawi

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS



مقدمة

نبتت جذور اقتصاد الحرب في سورية مع استلام البعث للسلطة خلال ستينيات القرن الماضي، فبعد الانقلاب الأكثر دموية في تاريخ سورية والذي حصل من خلال انقلاب الجناح اليساري في الحزب على الجناح اليميني، سيطر حافظ الأسد على المؤسسة العسكرية من خلال وزارة الدفاع، فيما سيطر زميله من نفس الجناح (صلاح جديد) على المؤسسة المدنية المتمثلة بمؤسسات الحزب، فمع مطلع السبعينيات عزل الجناح المدني بقيادة صلاح جديد حافظ الأسد عن السلطة العسكرية، ولكن الأخير رفض الانصياع للأوامر واعتقل من أمر بعزله من الأكثرية الحزبية، لينطلق التاريخ السوري الحديث من ترسيخ جذور المؤسسة العسكرية ومن ثم الأمنية في مختلف مفاصل الدولة، والاحتياط أو الاستعداد الدائم لانقلاب قادم أو ثورة شعبية.

وطيلة عهد الأسد الأب، سيطرت الأجهزة الأمنية على المؤسسات المدنية في الدولة، وتملك الجيش مؤسسات معامل الدفاع والإنشاءات العسكرية وغيرها من المؤسسات الحيوية، وظلت المشتريات الحكومية حكراً على مؤسسات الجيش أو مؤسسات مرتبطة بالأمن، كما أن مراكز البحث العلمي والتطوير تم حصرها بيد وزارة الدفاع، ففي دمشق ظلت البحوث العلمية في جمرايا وبرزة تتبع وزارة الدفاع، حتى أن الطالب الراغب بدراسة قسم من أقسام البحوث العلمية، كان بمجرد دخوله إلى المعهد يعيش حياة عسكرية ويتلقى تدريبات أمنية. وقد تم توجيه كل هذه المؤسسات لترسيخ حكم الأسد وليس لخدمة السوريين، فالتعيين في المناصب العليا يأتي على أساس الولاء وليس الكفاءة، حيث يشترط الدستور أن يكون الوزراء ورئيس الوزراء من البعثيين وتشترط الأفرع الأمنية أن يكونوا من المؤيدين للأسد الأب، وتم تعيين كبار المؤيدين للأسد في إدارة المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تتبع للدولة -بناءً على نهج الحزب الاشتراكي المتبع - مع استبعاد كل من يشكل خطراً على الأسد، أو يبقى في المنطقة الرمادية مهما كانت كفاءته، ورغم مرور سورية بأزمة اقتصادية كبيرة مطلع التسعينات إلا أن الأسد لم يفسح المجال لما اسماه صغار البرجوازيين بالمساهمة بتخفيف العبئ على الشعب إلا عبر نظامه وضمن قنواته، حيث اضطر أغلب التجار لعقد صفقات شراكة مع رؤساء الأفرع الأمنية، ووجد الأسد في دخوله إلى لبنان متنفساً كبيراً لإدخال المواد التي عجز جهازه الإنتاجي عن تأمينها للسوريين، فانتقل الجيش المصنّع إلى مرحلة الجيش التاجر، حيث كان صغار التجار وعموم أفراد الشعب المقتدرين يشترون موادهم الرئيسية من عناصر الجيش أو ضباطه المتواجدين في لبنان.

ومع استلام الأسد الابن للسلطة وإدارة ظهره للاشتراكية، حافظ بشار على سيطرته على مركزية الاقتصاد السوري بيده، تحسباً لأي اضطرابات قادمة، فخرج أولاد المسؤولين إلى الواجهة مستفيدين مما جمعه أباءهم من أموال مغتصبة من السوريين في حقبة الأسد الأب، واستفادوا من نفوذ أباءهم للانطلاق لافتراس الأسواق مكونين شركات في مختلف المجالات العقارية والتجارية والإعلامية والصناعية، وقد ساند هؤلاء الأسد باعتبارهم جزءاً من السلطة في أول احتجاجات خرجت ضده، فمولوا الحرب ولا يزالوا يعملون بنفس الطريقة حتى هذه اللحظة.

على جانب أخر، كان الأسد الأب يعلم أن الاقتصاد لا يمكن أن يتم استحواذه بالسيطرة على مؤسسات الدولة وحسب، ولكن يجب إجراء تغييرات من نوع أخر في بنية المدن الصناعية والتجارية الرئيسية، فشجع على "تريف" المدن الرئيسية، فنشأت في دمشق أحياء جديدة من سكان محسوبين على طائفة الأسد كحي المزة86 وحي تشرين في دمشق، وحي الزهراء والنزهة في حمص، ومساكن هنانو في حلب، وأحياء أخرى من لون واحد نشأت في مختلف المدن السورية وكان أساسها عائلات الضباط المكلفين باستلام القطع العسكرية في هذه المدن نفسها.

ومع بدء الثورة السورية ضد الأسد الابن مطلع 2011 لعب الاقتصاد المتمركز في قلب النظام عن طريق الذئاب الشابة، أو عن طريق السيطرة على مؤسسات الدولة الرئيسية دوراً محورياً في قمع الاحتجاجات، فعلى سبيل المثال رامي مخلوف الذي أنشأ جمعية البستان منتصف 2011 سارع على الفور لتمويل قوى اللجان الشعبية -التي تحولت إلى الدفاع الوطني- فيما بعد عن طريق هذه الجمعية، وعلى جانب أخر كان للسكان الجدد الموجودين في محيط المدن الكبرى دور كبير في الوقوف في وجه هذه التظاهرات، حيث تحول معظمهم إلى موارد بشرية في منظومة النظام العسكرية والأمنية بدافع الحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم، فالأكثرية في حال تولت الحكم فلن يبقَ للأقلية مزاياها السابقة بحسب رواية النظام لمؤيديه.

الفصل الأول: تمويل اقتصاد الحرب في سورية لدى أطراف الصراع

أولاً: المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الحرب في سورية

مع تراجع إيرادات الخزينة بشكل رسمي، أصبح الاعتماد على مدخرات رجال الأعمال الذين لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلهم عن السلطة، كما أعطيت صلاحيات أوسع للجان الشعبية والشبيحة المنتشرين في الشوارع للاعتماد على الأتاوات والخطف كأساس لتمويل نشاطاتهم التي تطورت فيما بعد لنهب المنازل الواقعة في مناطق المعارضة، ودخلت إيران على خط التمويل من خلال فتح جسر جوي لإمداد القوات الجديدة بالسلاح والعتاد، وباتت الحكومة رسمياً أكثر اعتماداً على شركائها الإيرانيين والروس، مقابل تنازلات في الملفين السياسي والاقتصادي.

على جانب أخر نشأت في سورية جماعات معارضة تتلقى دعماً من تضامنات شعبية سورية، داخل وخارج سورية، وكذلك من رجال مقربين من دول عربية، فيما سيطرت داعش على موارد الدولة من النفط، واستطاع الأكراد أن يخلقوا كياناً يستفيد من علاقاته الخارجية وموقعه الجغرافي في قضية التمويل.

ومع سيطرة كل طرف على جانب من جوانب البلاد بدأت حركات تجارية عبر هذه المناطق لرفد نشاطات الجماعات المختلفة دون أي حسابات اقتصادية تصب في صالح المدنيين القاطنين في مناطق نفوذ هذه الجماعات أو خارجها.

الفرقة الرابعة مثلاً نقلت مجموعة من البضائع مقابل أجور معينة، والنصرة حصرت بيدها مواد غذائية لا يسمح لأحد بتوريدها إلا عبرها، والأكراد استفادوا من تجارة العبور نظراً لاستراتيجية مناطقهم خاصة عفرين التي تقع في موقع مهم قبل سيطرة الجيش الحر عليها قبل حوالي عام تقريباً.

البنك المركزي السوري صار أحد اللاعبين وسط بنوك مركزية أخرى تتبع لفصائل[1] وقوى تضارب من أجل مصالحها، ونشأت جماعات عسكرية جديدة مهمتها النقل والعبور، لتتحول فيما بعد لممالك اقتصادية كما في حالة مجموعة قاطرجي التي اعتمدت على النقل في مناطق تسيطر عليها جماعات مقربة منها، فوردت المواد المختلفة للنظام وخاصة النفط والحبوب، وكذلك بقي تجار محسوبين على حزب الله يبيعون السلاح الفردي الأميركي الصنع إضافة للحشيش فيما إطار مايعرف، "ما خف وزنه وغلي ثمنه" فانتشرت

[1] على سبيل المثال لدى داعش بنك مركزي لا يزال يعمل حتى تاريخ كتابة هذا البحث، وكذلك لدى النصرة واحد أخر يعمل خلال هذه الفترة ولكل من هذه البنوك أهداف مختلفة عن الأخر.

منتجاتهم في مختلف المناطق السورية بما فيها مناطق داعش والمعارضة.

ومع مطلع 2018 لم نعد نستطيع أبداً أن نتحدث عن المؤشرات الاقتصادية التقليدية المعروفة في الاقتصاد السياسي، ولكننا انتقلنا إلى الحديث عن مؤشرات الاقتصاد الأسود والاقتصاد الخفي بشكل واضح ودون مواربة.

ثانياً: وسائل تمويل الحرب على أساس المنطقة والسكان

مع حدوث تصدعات داخل جيش الأسد خلال السنوات الأولى للثورة، وتوسع رقعة الاحتجاجات الشعبية ضده، وعدم قدرة الجيش والأمن على السيطرة على مايجري في مختلف مناطق سورية، لجأ النظام إلى سياسة تطويق وعزل المناطق من خلال مجموعة من الأدوات:

الأداة الأولى: اللجان الشعبية القريبة من المناطق الثائرة والتي يعتبر أغلبها من قوى موالية محسوبة على الطائفة العلوية أو الشيعية كما في حالة حمص مثلاً، مما أعطى الأمر بعداً طائفياً كبيرة، وسادت أعمال انتقامية واسعة، ففي منطقة كرم الزيتون وحي عشيرة على سبيل المثال اقتحمت اللجان الشعبية البيوت وقامت بعمليات اغتصاب وقتل وحرق وسرقة[2].

الأداة الثانية: حصار منطقة جغرافية ذات أغلبية سنية وتطويقها، ثم العمل على حرق المنطقة عبر مختلف أنواع السلاح، مما تسبب بموجات نزوح كبيرة، كما حصل في مناطق مختلفة من ريف دمشق على سبيل المثال.

ومع وجود هذه الأدوات المتكاملة نسبياً، حيث يمتلك الجيش السلاح الثقيل اللازم للتمهيد لأي عملية عسكرية دون أن يمتلك المؤهلات والقدرات الفنية اللازمة لحرب شوارع، وامتلاك مجموعات الشبيحة للدوافع الطائفية التي تمت تغذيتها مع مرور الوقت، سمح النظام لهذه المجموعات بأخذ كل ما يمكن أخذه من المناطق التي يتم اقتحامها، ليصبح دافع المكاسب المتوقعة أحد أبرز الدوافع لتقدم قوات الشبيحة على الأرض، وأصبح لكل حملة متعهدين يقفون خلف هذه المجموعات، يمدونها بالمال اللازم لعملها أثناء عملية الاقتحام ولهم أحقية تصفية المنازل في مناطق الاقتحام.

على سبيل المثال ظل فراس الهدبة (عضو مجلس الشعب حالياً) يمول جماعات شبيحة تجاوزت أعدادها ألف شخص، ليحصل في المقابل على مبالغ ضخمة من الأدوات الكهربائية التي استخرجتها مجموعاته من حمص القديمة، وكذلك من حي القصور شمال المدينة.

نقلت لجنة التفاوض في حي الوعر في العام 2016 معلومة من اجتماعاتها مع اللجنة الأمنية التابعة للنظام في حمص، حيث بعد أن عرضت أن تبقى المعارضة في مكانها ويبقى النظام في مكانه مع هدنة بين الطرفين تضمن للنظام سيطرته على المؤسسات الحكومية دون الدخول للحي، قال العقيد المتقاعد محمد أبو الزين والذي يقود مجموعات شيعية تتموضع غرب حي

[2] راجع: حمص الحصار العظيم: وليد الفارس، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص:

الوعر بحمص: "من الأفضل أن نسترد ما دفعناه، وخيار السيطرة على الوعر عسكرياً هو الأفضل لنا، نظراً لما في الحي من منازل غنية[3]".

وفي العام 2018 قتل ثلاثة أشخاص من آل أبو حمرة في مدينة السويداء جنوب سورية عندما أرادوا "تعهد" المسروقات القادمة من محافظة درعا، حيث كان كنان الحمد قد دفع مبالغ كبيرة لمجموعات ساهمت في اقتحام بعض القرى ثم باعت المسروقات لمتعهدين أخرين[4].

وهكذا أصبحت ظاهرة "التعفيش" أحد أهم مكتسبات اقتحام المناطق، وصار الخلاف بين قوى عسكرية مختلفة محسوبة على النظام على توزيع المناطق التي يرغبون باقتحامها من باب دراسة الكلفة والربح، مما خلق تزاوجاً بين الطائفية والمصلحية لبناء الحملات العسكرية، في مختلف المناطق السورية، الأمر الذي انعكس على طبيعة مجريات الأمور فيما بعد الاقتحام.

كذلك لم تشفع لساكني هذه المناطق من مؤيدي النظام أن يكونوا مؤيدين ظاهرين أو معروفين للجميع، ففي حالة القصير لم تسمح ميليشيات حزب الله بعودة بعض السكان إلى مناطقهم على الرغم من كونهم أعضاء في مجموعات شبيحة أو أفرع أمنية، كما أنه في حالة بابا عمرو تم ذبح رئيس فرع الحزب في حمص السيد غازي زعيب وزوجته وحفيده على يد مجموعات شبيحة اقتحمت بساتين الحي والمزرعة التي كان يقطنها، وبررت المجموعة قتله كون أحد أبناءه قائد مجموعة مسلحة في قوى المعارضة[5].

على الجانب الأخر تمت السيطرة على ممتلكات أهالي قريتي الفوعة وكفريا في العام 2018 بشكل كامل من قبل عناصر جبهة النصرة، وذلك بعد مغادرة من تبقى من الأهالي والمقاتلين من المنطقة، ورأى مقاتلو النصرة أنهم الأحق في ممتلكات هؤلاء كونهم قدموا تكلفة عالية، وذلك بعد أن طالبهم البعض بإبقاء البيوت كما هي لتستعمل كمأوي مؤقتة للاجئين من مناطق أخرى.

---

[3] مقابلة مع محمد أبو عبد الله، عضو لجنة التفاوض عن حي الوعر بحمص، 2018.

[4] راجع: خلاف على سيارة "تعفيش" ينتهي بمقتل ثلاثة أشقاء في السويداء، الرابط: http://bit.ly/2EV0fsZ

[5] راجع مقابلة الجزيرة مع أحد أبناءه عبر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=XCk-c8O6S_0

ثالثاً: "أسواق السنة"، وإعادة تشكيل ديناميكية التجارة السورية

نشأت ظاهرة سوق السنة بشكل علني خلال العام 2013 وبعد أن سيطرت قوات النظام على مناطق القصير جنوب حمص والزارة وقلعة الحصن غرب حمص، ومناطق أخرى وازدهرت هذه الأسواق في حمص ودمشق وطرطوس بعد العام 2014 بشكل واسع وواضح، فبعد سيطرة النظام على حمص القديمة ومناطق من ريف دمشق ظهرت في مناطق موالية للنظام كحي عكرمة في حمص وأسواق طرطوس واللاذقية على الساحل السوري محلات تجارية ومتعهدين متخصصين ببيع المواد والمستلزمات المستعملة والمنهوبة من مناطق مختلفة سيطرت عليها قوات الأسد، حيث عرفت هذه الأسواق بأسواق السنة نسبة للمناطق السنية التي يتم السيطرة عليها والسطو على ممتلكاتها.

وتصل المنتجات لهذه الأسواق إما عن طريق التعهد المباشر من قبل أصحاب المحل وذلك بدفع مبلغ مالي معين لمجموعة الشبيحة التي تسيطر على شارع أو منطقة، ويدخل صاحب المحل ومجموعة من العمال لتحميل كل ما يستطيع حمله من داخل هذه البيوت ومن ثم إعادة بيعه، أو عبر الشبيحة أنفسهم الذي يبيعون لهذه المحلات التجارية بنفسهم أو يكونون على صلة بها، ويدخل التجار في حالة من التنافس والترقب لاقتحام المناطق، ويصرفون مبالغ مالية جيدة على مجموعات الشبيحة أحياناً لبيعهم أو اعطائهم أحقية الوصول إلى مكان ما، وفي ظل تردي الأوضاع الاقتصادية للسوريين يلجأ عدد كبير من الناس لمثل هذه الأسواق لشراء المواد والأدوات الكهربائية والتي تعتبر أسعارها أرخص من أسعار المواد الجديدة، إلا أنها في حالة السيارات قد توازي السعر السائد في السوق.

ظاهرة أسواق السنة أصبحت منتشرة في مختلف مناطق سيطرة النظام، حيث تفيد التجارب السابقة أن مثل هذه الأسواق لا تندثر بسهولة حتى لو تغيرت مصادر إمدادها، حيث تبقى عمليات السرقة والتهريب هي عنوانها العريض لتضمن حركة مبيعات دائمة ويومية، وفي حالات معينة تحولت هذه الأسواق للتجارة بأنواع أخرى من المواد مستفيدة من رأس المال المتوفر بين أيديها نتيجة الأرباح العالية التي حققتها سابقاً، ففي قرى الثابتية وخربة الحمام والحازمية ذات الأغلبية الشيعية والعلوية نشأت أسواق تجارية لتجارة الخضار والفواكه، وبدأ يسيطر على السوق بعض متعهدي الحملات العسكرية الذين يعملون في بيع الأثاث المستعمل وقطع السيارات المسروقة[6]، كآل كاظم وشميع وحيدر حيث استفاد هؤلاء من رأس المال

[6] السبب في كون سعر السيارة المسروقة قريب من سعر السيارة الحقيقة هو أن البائع يتعهد إيصالها للمكان المطلوب، وكذلك تسجيلها في المرور بشكل رسمي بالتعاون مع بعض الموظفين.

المتوفر بين أيديهم إضافة إلى علاقتهم القوية بالمجموعات التي تنتشر على الطرقات لتسهيل حركة تجارتهم وتنشيط عملية البيع.

أسواق السنة لم تسهم في تمويل جماعات الشبيحة وحسب، بل ساهمت في نقل ديناميكات التجارة من الجانب السني إلى الجانب العلوي مستفيدة من أساليب العمل ذاتها المتبعة في سوق السنة، حيث يحل يصبح العلوي هو البائع والتجار مستفيداً من علاقته الواسعة بمجموعات الشبيحة ورؤوس الأموال الموجودة بين يديه والقادمة مصادر سوداء.

وفي اللاذقية التي سيطر على أسواقها التجار السنة والمسيحين لعقود طويلة، بدأ التجار العلويون مزاحمتهم بشكل واضح في مابعد 2013 نتيجة توافر شبكة العلاقات والقدرة على تخليص المواد بسهولة ويسر إضافة إلى رؤوس الأموال المتوفرة ولم تعد ساحة الشيخ ضاهر التي تعود ملكية محلاتها التجارية لتجار سنة في وسط اللاذقية هي مركز الجذب الرئيسي بل أصبح هناك تجار أخرين في مناطق مختلفة من اللاذقية ينافسون هؤلاء ويتفوقون عليهم.

لقد استطاع العلويون أن يدخلوا كتجار محال صغيرة ومتوسطة للمرة الأولى بهذه الكثافة والقوة والفاعلية على الأرض بعد 2013، مما مهد لانقلاب في طبيعة الحياة الاقتصادية في سورية بشكل عام، وفي مختلف مناطق سورية أصبحت أسماء جديدة بارزة على ساحة رجال الأعمال الكبار وكذلك صغار الملاك.

رابعاً: تراجع السنة التجاري مقابل تقدم العلويين: مدينة حمص نموذجاً

تعتبر حمص المدينة الأكبر من حيث المساحة والثالثة من حيث عدد السكان، وتتوسط الجغرافية السورية كأحد أهم المدن السورية، ويعيش في حمص سكان من مختلف الطوائف يشكل السنة داخلها ما نسبته قرابة 66% من عدد السكان تقريباً، ويتربعون على عرش المدينة القديمة ومحيطها بشكل واضح، بشراكة مع المسيحيين الذين يشكلون حوالي 12% من السكان[7]، ويعمل أغلب هؤلاء بقطاع التجارة والمهن الحرة، فيما يسكن العلويون ونسبتهم تصل إلى عشرين بالمائة من السكان في أحياء شرق وجنوب شرق حمص ويعمل معظمهم في قطاع الحكومة والجيش والأمن، وقد كانت حمص أكبر المدن تأثراً بعوامل الثورة، ويستطيع قلب المدينة أن يقدم نموذجاً يحاكي ماحصل في مختلف مناطق سورية من حيث تغيير بنية الأسواق، حيث نستطيع أن نضع الجدول الأتي للأسواق قبل 2011 وفي الوضع الراهن:

[7] راجع: وليد الفارس، حمص الحصار العظيم، المركز العربي لدراسة السياسات، 2014، ص20.

اسم السوق	الأغلبية	الوضع الراهن	ملاحظات
أسواق المدينة القديمة (مايعرف بالسوق المسقوف، أو أسواق القيصرية والسوق النوري وسوق البازرباشي، وسوق العبي وسوق المعصرة وسوق النسوان وسوق المنسوجات، الصاغة، وسوق العطارين وسوق العرب، النحاسين، الفرو، سوق الفلاحين... وغيرها)	سنية	مغلقة	افتتحت بعض المحال التجارية أبوابها لكن مع ضعف الحركة وإغلاق معظم المحال تعتبر هذه الأسواق شبه مهجورة
سوق الناعورة	سنية	مغلقة	بعض المحال مفتوحة
سوق الفيصل	سنية و مسيحية	مغلقة	-
سوق شارع الدبلان	سنية	مفتوح جزئياً	تم التركيز على فتحه لأهميته وشهرته إلا أن الحركة ضعيفة جداً.
سوق شارع الحميدية	سنية و مسيحية	مغلقة	-
سوق الخضار	سنية	مغلقة	-
سوق الورد	سنية	مغلقة	-
سوق أبو الهول وسوق البالة	سنية	مغلقة	-
سوق بستان الديوان	مسيحية	مغلقة	بعض المحال مفتوحة
سوق الحشائش (الحشيش) وسوق الحبوب (الحب)	سنية	مغلقة	-
سوق ساحة الأربعين	سنية	مفتوح جزئياً	بعض المحال مفتوحة
الأسواق الناشئة بعد 2011			
سوق شارع الحضارة	سنية + علوية	مفتوح	تم افتتاح هذا السوق عملياً منذ أواخر 2005 وانتعش بشكل كبير بعد 2011
سوق الزهراء	علوية	مفتوح	تم افتتاح هذا السوق فعلياً في فترة ما قبل 2011 وهو الأن مزدهر
سوق الميدان وكرم الشامي	سنية	مفتوح	تم افتتاح هذا السوق فعلياً في فترة مابعد 2011

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الأسواق كانت سنية من حيث أغلبية الملاك التجاريين ولكن الوضع مختلف اليوم فمعظم هذه الأسواق مغلقة وهناك أسواق جديدة رائجة ذات ملكية علوية.

الفصل الثاني: التركيب السكاني الراهن للمناطق الاقتصادية

أولاً: البنية السكانية السورية قبل العام 2011

تعتبر سورية أرضاً عامرة منذ وقت طويل، حيث مرت عليها ثقافات وشعوب وأديان مختلفة، مما يعزز التنوع الثقافي فيها، ومع بداية الألفية الحالية يتكون سكان سورية من الناحية الدينية من حوالي 75% من المسلمين السنة، وحوالي13% من العلوين والشيعة والإسماعيليين، كذلك 8% من المسيحيين، إضافة إلى 3% من الدروز[8]، وتوزع المسلمون السنة على المدن والأرياف الكبرى في كل من دمشق وحلب وحمص وحماة ودير الزور، فيما ارتفعت نسبة العلويين في الساحل السوري، إضافة إلى وجود الإسماعليين بريف حماة وتوزع المسيحيين على مختلف المناطق السورية، في حين وجد الدروز في الجنوب السوري في السويداء.

من ناحية أخرى تعتبر سورية ذات أغلبية عربية، مع وجود قوميات أخرى، فالأكراد الموجود أغلبهم في الشرق والشمال تكاد تتجاوز نسبتهم عشرة بالمائة من إجمالي السكان، ويوجد في سورية عدد من التركمان المندمجين كلياً في المجتمعات العربية السنية، بدون معرفة نسبتهم الحقيقية، كما أن الشركس موجودين بنسب قليلة في كل من دمشق وحمص.

مع نهاية تسعينيات القرن الماضي بلغ عدد سكان الريف نصف عدد سكان المدينة، ونتيجة الهجرة الداخلية، والتنمية غير المتوازنة، انخفضت نسبة سكان القرى إلى أقل من 44% نهاية 2010[9]، كما ينقسم سكان سورية إلى بدو وحضر، حيث يعيش عدد من سكان سورية حياة بدوية عشائرية حافظت على نفسها في ظل امتناع تشكل الهوية السورية لأسباب عديدة.

ومن الناحية الاقتصادية بقي ثلث الشعب السوري يعيش تحت خط الفقر، وثلثه الأخر بين الفقير والمتوسط، فيما عاش ثلث السكان فقط في طبقة فوق المتوسطة، لقد كان حجم القوة العاملة في سورية قبل 2011 حوالي خمسة ملايين شخص، منهم مليون ونصف المليون موظفو دولة، والجزء الأكبر من هؤلاء كانوا يعملون في المهن الحرة، في حين أن نسبة تصل إلى 15% كانت عاطلة عن العمل، كذلك اشتغل 14% منهم في الزراعة، ومثلهم في الصناعة[10].

---

8 International Religious Freedom Report 2010، USA department of state، 2010، link:
https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2010/148845.htm

9 قاعدة بيانات البنك الدولي.

10 راجع المجموعة الإحصائية للعام 2010.

ثانياً: التعامل الرسمي مع "المسألة السكانية في سورية"

في عهد الأسد كان الاتجاه السائد للتعامل مع المسألة السكانية، رسمياً التعامل معها كديمغرافية طبيعية يتم دراستها من حيث معدلات الزيادة والنقصان (الولادات والوفاة) ومن حيث التركيب السكاني (أطفال، شباب، شيوخ) وتوزع السكان بين ذكر وأنثى، وحجم القوة العاملة إلى إجمالي حجم السكان، وتصدرت الأوساط الأكاديمية هذه الدراسات بشكل واسع، ففي كليات الاقتصاد في جامعتي دمشق وحلب وتشرين[11] تم افتتاح قسم دراسات عليا للتنمية السكانية، وفي مرحلة لاحقة بعد 2005 تم استحداث المعهد العالي للدراسات السكانية وأبحاث السكان في دمشق، والذي يعتبر معهد مستقل يتبع لوزارة التعليم العالي، وقد صدرت دراسات كثيرة في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ودراسات علاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية، وبعد سنوات سبقت حكم الأسد أصدرت فيها الحكومات قوانيناً تشجع على زيادة أعداد المواليد وتحسين النسل، بدأ التركيز أكثر على تنظيم الأسرة وموائمة الزيادة السكانية مع التنمية الاقتصادية في البلد، وكانت الدراسات التي تشجع على زيادة النسل تأتي من منطلق ديني أو قومي، ففي ثمانينات القرن الماضي كان الباحث مصطفى العلواني يرى أن واجب سورية اتجاه الأمة العربية هو أن يكون لديها قوة بشرية، وأن هذا لا يعيق التقدم الاقتصادي بأي حال[12].

إلا أن بنية المجتمع السوري من الناحية العرقية أو الدينية أو الفكرية لم تكن موقع نقاش أبداً في الحديث عن السكان، كان الأستاذ الياس نجمة وهو أستاذ الاقتصاد المالي في جامعة دمشق ورئيس اللجنة المالية لمجلس الشعب في التسعينات وسفير سورية في بلجيكا وفرنسا وابن عائلة دمشقية مسيحية، يرى أن الاقتصاد المالي في سورية يتعرض لمشاكل بسبب قيادته من قبل السيد محمد الحسين القادم من خلفية ثقافية غير مؤهلة لفهم الواقع السوري (مدينة البوكمال وهي أحد مدن دير الزور)، وبأن الثقافة هي أحد العوامل التي يجب بحثها عند تعيين موظفي الدولة، إلا أن ملاحظاته دائماً ما كانت تأخذ على أنها طبقية و غير مدعمة بالأدلة العلمية، كونه يرى نفسه الأجدر في قيادة الاقتصاد المالي السوري.

رئاسة مجلس الوزراء أنشأت الهيئة السورية لشؤون السكان عام 2003 كتعبير عن اهتمامه بالجانب السكاني، والتي تصدر توصيات على مستوى تنظيم الأسرة وتعليم الفتيات والتوزع الجغرافي السكاني ومسائل الهجرة

---

[11] هذه هي كليات الاقتصاد القديمة في سورية، حيث أنشأت كلية الاقتصاد في جامعة البعث ومن ثم في درعا وغيرها في مرحلة لاحقة بعد 2004.

[12] للمزيد راجع: قراءة في تعثر التحول الديمغرافي في سورية، مدى شريقي، مجلة عمران، المركز العربي لدراسة السياسات، العدد 3، المجلد الأول، شتاء 2013.

الداخلية، فيما كانت الخطط الخمسية التي يشرف عليها البعث تشير إلى ضرورة تحقيق توازن بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، وفي العام 2009 عقد الملتقى السكاني الأول في شهر نيسان وبحضور أكاديميين ومسؤولين حكوميين بغية تطوير العلاقة بين السكان والتنمية، كما ظلت المسوحات السكانية تهتم بالتركيب السكاني على مستوى الولادة والجنس والتوزع الجغرافي، وأخرها المسح الديمغرافي المتكامل للعام 1999، وقد بقيت المسألة السكانية رسمياً محصورة في هذه الاتجاهات لدى حكومة النظام وأكاديميين يتبنون وجهة نظره، حتى بعد 2011، ففي أخر دراسة صادرة عن قسم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة دمشق، التي كتبها الأستاذ الدكتور أكرم القش، أتى العنوان على شكل: "أولوية المسألة السكانية في إعادة الإعمار بعد الحرب" ليعيد من جديد الحديث عن النمو السكاني وخصائص القوة البشرية السورية، في تغير وحيد في العقلية الرسمية بأن معدلات الخصوبة السكانية والعدد الكبير من السكان الذي تمتلكه سورية سيساهم في زيادة معدلات النمو وإعادة الأعمار بشكل أسرع.

على جانب أخر، المنظومة الأمنية للنظام كانت تتعامل مع السكان على أسس مناطقية وطائفية وثقافية، ففي فرع الأمن السياسي كان هناك ضباط مخصصين لمتابعة الجماعات الكردية، وضباط لمتابعة الجماعات الدرزية، وهكذا، وكان بعض كبار المسؤولين السنة كطلاس (من مدينة الرستن شمال حمص) والشرع (من مدينة درعا جنوب سورية) وخدام (من مدينة بانياس الساحلية) لديهم صلاحيات كبيرة في إطار منطقتهم الصغيرة وليس على إطار الطائفة السنية التي ينتمون إليها، كذلك كان بعض كبار الضباط المحسوبين على الطائفة السنية لديهم صلاحيات على أسس قوميتهم، فاللواء محمد خير عثمان واللواء حسام لوقا وبعض الضباط من آل أبزاخ كانت لديهم صلاحيات على أساس انتمائهم لقرى ذات أغلبية شركسية، وكانوا قد أعطوا صلاحيات لتنمية هذه القرى من طرق وخدمات بلدية سبقت غيرها من القرى المجاورة، وفي المنظمات الشبه رسمية كالنقابات كان الحزب يقوم بالرقابة عليها بشكل جيد لفرض نائب من الطائفة العلوية لأي رئيس نقابة منتخب وتم ترسيخ مفاهيم على أسس خلفية السكان الطائفية والعرقية بأسلوب فظ.

ثالثاً: التحولات في بنية السكان في سورية بعد 2011

التحولات الكبرى في المسألة السكانية السورية بعد 2011 لم تأت على مستوى نسبة النساء العاملات في إجمالي قوة العمل، ولا على أساس عدد المواليد الذكور أو الإناث، كما كانت تركز عليها الأبحاث الرسمية السورية، ولكن التحول أتى على مستوى تهجير كبير لمناطق واسعة من سورية.

يروي المهجرون من مدينة حمص والذين خرجوا في شهر نيسان 2017 (وعدد هذه الدفعات كانت تزيد عن خمسة وعشرين ألف شخص) أنهم منذ خروجهم من حي الوعر بحمص وحتى وصولهم إلى مدينة الباب في ريف حلب الشمالي لم يلحظوا أي أثر لسكان القرى التي كانت تنتشر على طريق حمص نحو المناطق الشرقية[13].

تقدر الأمم المتحدة أعداد النازحين اليوم بحوالي 13 مليوناً من سكان سورية (60% من إجمالي عدد السكان)، وتستضيف تركيا وحدها ما يقارب ثلاثة ملايين ونصف، إضافة إلى حوالي مليونين لاجئ في كل من لبنان والأردن والعراق، كما وصل إلى أوربا ما يزيد عن مليون سوري، إضافة إلى مليون أخر في بقية دول العالم، إذاً نحن نتحدث عن حوالي سبعة ملايين لاجئ خارج سورية، إضافة إلى ستة ملايين نزحوا إلى مناطق متفرقة داخل سورية، فالشمال السوري الذي كان يحوي كتلة سكانية تقارب مليون شخصاً قبل العام 2011 يحوي اليوم مايقارب أربعة ملايين شخص، ومدن كحمص وريف دمشق بالكاد تجد فيها بيوت مسكونة.

الهجرة من المناطق العلوية نحو مناطق خارج سورية كانت قليلة، وفي حالات محددة كان هناك نزوح داخلي، ومع نسبة خصوبة ضعيفة نسبياً لدى العلويين مقارنة ببقية الطوائف، حيث كانت المرأة العلوية تضع مولودين مقابل خمسة مواليد للمرأة السنية[14]، مع هذه الحالة نلاحظ أن أعداد القتلى الكبير من الرجال لدى الطائفة العلوية شكل تحولاً على مستوى النوع الاجتماعي، فبعض القرى العلوية أصبحت أرضاً للأرامل كما يعبر جيمس كانيون عن بعض القرى الكولمبية.

وقد شهدت منطقة السويداء أيضاً هجرة لعدد من الشباب نحو دول أوربا، كذلك مناطق الأكراد بشكل واسع، كما أن نظرية الهجرة الموجودة أصلاً لدى شباب سورية المسيحيين تم تعزيزها أكثر وارتفعت وتيرتها بعد 2011، إلا أن المناطق السنية ظلت الأكثر تأثراً على الإطلاق بعد 2011، ولا يزال حتى هذه اللحظة كل يوم هناك من يترك منزله في سورية سواء ضمن مناطق النظام أو في مناطق المعارضة، كما أن إصدار الجوازات الجديدة يلقى إقبالاً واسعاً من قبل المواطنين السوريين.

---

[13] مقابلة مع سمر أم أحمد، مهجرة من مدينة حمص، العام 2017.

[14] WorldCrunch، Etienne Dubuis، 2016-02-14، link:
https://www.worldcrunch.com/syria-crisis-1/how-war-is-redrawing-syriaas-demographics-map-forever

رابعاً: التركيب السكاني لمناطق خط التماس

نتيجة التباين وطبيعة الصراع بين النظام والقوى الفاعلة الأخرى في سورية نشأت مناطق خاضعة كلياً لسيطرة النظام وأخرى خاضعة لسيطرة المعارضة أو داعش أو الأكراد وهكذا، وسعت هذه الأطراف للتبادل التجاري فيما بينها كوسيلة لتعظيم الاستفادة وسد النقص في الحاجات لدى مختلف الأطراف، فالنظام ظل يعتمد على النفط المتدفق من الشرق في ظل داعش ولا يزال حتى الآن في ظل سيطرة الأكراد، وكذلك النصرة بقيت تعتمد على داعش وبالعكس، كما سيطر الأكراد على طرق نقل مهمة ومحورية حصلوا من خلالها مكاسب جيدة كضرائب أو جبايات إضافة لسلع قادمة من مناطق المعارضة أو النصرة، لقد استفاد النظام بشكل كبير من المواد الغذائية والألبسة المتدفقة من تركيا عبر مناطق المعارضة لسد فجوة الحاجات لديه، كما اقتتلت قوى المعارضة فيما بينها أكثر من مرة للسيطرة على معابر أو مناطق تماس نظراً لما تقدمه هذه المناطق من دعم مالي للجماعة التي تسيطر.

وفي ريف دمشق حصلت خلافات كثيرة بسبب الجهة المسيطرة على الأنفاق المحفورة باتجاه مناطق النظام، حيث يمكن للثوار ادخال الطعام والشراب منها، وشكلت مسألة المعابر جانباً من الصراع فيما بين الفصائل المتواجدة في نفس المنطقة.

كذلك فإن خلاف السيطرة على المعابر ظل موجوداً طيلة سنوات طويلة بين الأفرع الأمنية التابعة للنظام ففي حالة وادي بردى والوعر وبرزة وببيلا ومناطق أخرى مختلفة نجد أن فرع الأمن الذي يسيطر على المنطقة تتبع نقاط تفتيشه نقاط لأفرع أخرى، رغم أنه هو المخول ضمن الاتفاق البيني أو ضمن الاتفاق مع المنطقة التي تفاوض بالتواجد في محيط المنطقة، إلا أن الأفرع الأمنية تضع حواجزاً إضافية إما لأسباب تتعلق بالمغانم التي تأتي من هذه المعابر أو في أحسن الأحوال لأسباب رقابية تتعلق بعقلية رؤساء الأفرع التي لا تثق بالأفرع الأخرى.

المناطق التي تم عزلها من قبل النظام كانت سنية خالصة في كل الحالات، مع وجود نسب قليلة من السكان المسيحيين داخلها[15]، كذلك حاصرات المعارضة مناطق شيعية في حالة كفريا والفوعة وحالة نبل والزهراء، وفي مناطق المعارضة لم يكن هناك أدوار كبيرة لمعارضين من طوائف أخرى، فالنظام لم يكن يرغب بأن يظهر هؤلاء والمعارضة كذلك[16]، كذلك فإننا لا

[15] بعض القرى في ريف إدلب الآن مسيحية خالصة وتمارس شعائرها، كما أن هناك قرى درزية.

[16] قام النظام باختطاف بشار النقرور المفاوض عن حي الوعر بحمص عام 2014 كونه أحد المسيحيين المفاوضين.

نستطيع أن نطلق على مناطق النظام أنها علوية أو شيعية ولكنها تتكتل بشكل كبير نحو قوة مفرطة تتركز بيد العلويين والشيعة مع تهميش كبير لدور السنة حتى لو كانوا مؤيدين.

وفي مختلف هذه الحالات كان لسكان مناطق خط التماس -بين مناطق النظام والمعارضة أو بين داعش والنظام- وطبيعة تركيبهم دور مهم في عملية النقل، لقد لعبت القبائل البدوية الدور الأكبر في عمليات النقل بين النظام والمعارضة وبين النظام وداعش، وكذلك بين فصائل المعارضة نفسها، حيث يتمتع البدو بعقلية برغماتية، إضافة إلى تجاربهم السابقة في عمليات التهريب عبر الحدود مستفيدين من توزع انتشارهم في عدة دول عبر صلات قرابة ماقبل وطنية، إضافة إلى ذلك فإن معرفتهم المميزة بالمناطق وقدراتهم على التحمل والعمل في بيئات صعبة ساهم في لعبهم لدور في عملية التبادل عند خطوط التماس.

طيلة أربع سنوات ظلت قرية أو دالي في ريف حماة الشرقي نقطة وصل بين المعارضة والنظام، واستطاعت أسرة أحمد درويش (عضو مجلس شعب حالياً) التي تنتمي لقبيلة الموالي أن تساهم في عمليات النقل للأموال والبضائع بمليارات الليرات السورية شهرياً، وتمتعت الأسرة برضا وقبول أطراف المعارضة والنصرة والنظام على الرغم من أنها تمتلك مجموعاتها المسلحة الخاصة بها لحماية قوافل النقل والإشراف على عمليات التبادل، وفي حالة أخرى لعبت مجموعة قاطرجي دوراً كبيراً في تأمين النفط والحبوب للنظام لسنوات طويلة، حيث أن القاطرجي هي شبكة علاقات ونقل عشائرية محمية من قبل أبنائها بترخيص واعتماد من جميع الأطراف ذات الصلة والتي تتعامل مع الشركة، حيث تنتمي القاطرجي لعشيرة النعيم وتعمل بالتنسيق مع أفراد العشيرة في مختلف المناطق، واستفادت القاطرجي من هذا الانتماء لحماية تجارتها لسنوات طويلة، ويعتبر حسام قاطرجي (عضو مجلس شعب حالياً) الرجل رقم واحد في المجموعة.

لسنوات 2012 وحتى 2015 بقيت بعض التجمعات السكانية العشائرية بعيداً عن الاصطفاف الحاصل في سورية، متبعة مصالحها عبر خلق خط وساطة تجارية وأحياناً سياسية بين أطراف الصراع، إلا أن الأمر لم يدم طويلاً فتارة بالترغيب وتارة بالترهيب استطاع النظام أن يجتذب معظم هذه التجمعات لصالحه، حيث عين بعضهم في لجان مصالحة كما في حالة صالح النعيمي وأخرين في مجلس الشعب كما في حالة القاطرجي وأحمد درويش، وفي الجانب الأخر انحازت تجمعات سكانية كاملة لجانب المعارضة، ففي حي الوعر كانت مجموعة أبو شعلان التي تنتمي لقبيلة العكيدات تلعب دوراً مهماً في عمليات النقل إلى حمص واصطفت مع المعارضة كلياً لتنخرط فيما بعد

تحت جناح أحرار الشام، كذلك فإن بعض التجمعات السكانية في المناطق الشرقية وجدت نفسها إما في حضن داعش أو في حضن الأكراد لتعلن ولائها لأحد الطرفين، بل إن معظم العشائر انقسمت إلى قسمين متحاربين، حيث انحاز تمام تركاوي الذي كان يلعب دور وساطة وتفاوض بين النظام والمعارضة في حمص إلى جانب النظام بعد أن رأى ماحصل لمفاوضين أخرين كالدكتور أمين الحلواني الذي تم اعتقاله من قبل نظام الأسد، وانحاز مهند التركاوي (الذي استطاع أن يسيطر على طرق المناطق الشرقية لفترة طويلة خلال 2012) لطرف المعارضة وثم قتل في معارك ضد النظام.

الفصل الثالث: المهجرين واقتصاد الحرب

أولاً: الوضع الديمغرافي الراهن وإسهامه في تعزيز اقتصاد الحرب

لقد فر ملايين من السوريين من بيوتهم، و تعرضوا للهجرة الداخلية أو الخارجية، ودعم اقتصاد الحرب بسبب ظروف التهجير مؤكد ولكنه يتشابك مع ظروف أخرى بشكل كبير، وفي مثل هذه الحالة يصعب جداً أن نفصل بين المتحول التابع والمتحول المستقل أو بمعنى أخر بين المؤثر والمتأثر، إلا أن النقاط الواضحة في دعم اقتصاد الحرب من خلال التحول الديمغرافي أتت من خلال:

- إن خلو مناطق كاملة في حلب وحمص ودمشق ومناطق أخرى، جعلها عرضة للسلب والنهب مما عزز من إمكانيات القوى المسيطرة على تلك المنطقة، ففي حالة حمص لا يزال الجيش والشبيحة يبيعون حق الوصول إلى بيوت الأغلبية السنية في مناطق حمص المختلفة من أجل نهبها، حتى وصل الأمر بمتعهدي هذه المناطق الوصول لهدم الجدران أو اسطح المنازل لاستخراج الحديد وبيعه خردة في الأسواق، بعد أن تم سحب أسلاك الكهرباء من الجدران في وقت سابق.
- إن الواقع الأمني الحالي والذي يجعل مزيد من السكان يفرون من سورية ينشط بشكل كبير تجارة تهريب البشر، حيث يدفع الشخص الواحد مبالغ تصل لخمسة آلاف دولار أميركي جراء نقله من مناطق سيطرة النظام إلى خارج البلاد في حال كان مطلوباً للخدمة العسكرية أو مطلوباً لأحد الأفرع الأمنية لسبب ما.
- إن انقسام المناطق السورية بين معارضة ونظام وأكراد ومناطق سيطرة داعش يبقي حجم التعاملات التجارية بين هذه المناطق على أساس انها تنتقل من دولة إلى أخرى، ويبقى مسألة السيطرة على المعابر مفتوحة على مصراعيها، ففي خطوط التماس بين داعش والنصرة، سعت النصرة بشكل كبير للسيطرة على معابر التجارة مع داعش منذ الاقتتال الأخير الذي جرى بينهما، وحرص الطرفان على عدم قطع العلاقات نهائياً مهما كانت الظروف، وكان التبادل التجاري يشمل سلع كثيرة يأتي على رأسها مسألة الوقود، ورغم الاقتتال الكبير بينهما الذي جرى في مناطق ريف إدلب الشرقي إلا أنه ما إن يتوقف القتال حتى تعود التبادلات للبدء من جديد، وقد حرصت النصرة في 2017 على السيطرة على جميع المعابر التجارية ومعابر الأفراد، فانتزعت معبر باب الهوى مع تركيا، وتفردت بمعبر أبو دالي ومورك

وسيطرت على منافذ رئيسية عند معبر قلعة المضيق، وفي مفاوضاتها مع حركة نور الدين الزنكي كانت مسألة المعابر حاضرة فطلبت مقابل وقف القتال تسليم معبر الراشدين (مغلق حالياً) مع النظام[17]، وتدر المعابر مبالغ كبيرة للفصيل المسيطر، كذلك فإن الفرقة الرابعة شكلت وحدات لدعم إيصال السلع والشحنات بين المناطق المختلفة مقابل مبالغ مالية، كما أن النصرة تحصل على 700 دولار أميركي عن كل سيارة شحن تعبر نحو مناطقها، بما يعادل مرور 200 سيارة يومياً.

- إن بعض رجال الأعمال الصاعدين اليوم أثروا بسبب اقتصاد الحرب، فمجموعة قاطرجي مثلاً قائمة على أساس تأمين الغذاء والنفط لمناطق النظام ونقل سلع أخرى لمناطق داعش والأكراد، واليوم تمتلك المجموعة شركات استثمار في مجال النفط والعقارات والصناعة والسياحة، وغيرها من القطاعات الحيوية، فالقاطرجي تقوم على تنظيم قوافل محمية بمجموعات مسلحة تستطيع نقل و توريد احتياجات أطراف الصراع، وتستطيع تسهيل ورفع أعمالها عن طريقة شبكة علاقات قوية في مختلف المناطق والقرى، بما جعلها تتمتع بالمرونة في تغير الطرقات وتجنب الإعاقة أثناء اشتداد الصراع، وحل المشاكل بسرعة عند الحواجز ونقاط التفتيش مما ملكها ميزة نسبية على أي ناقل أخر.
- كما أن قيادات الأمن بدأت بالانتقال لأعمال أخرى تدر عليها دخلاً مستفيدة من خلو المكان، فعلى سبيل المثال و بسبب غياب رجال الأعمال والملاك الأصليين، سيطر الشبيحة على سبعة من أبرز مطاعم حماة، ويسيطر طلال الدقاق وعلي الشلي (قيادين في المخابرات الجوية) على معظم محطات الوقود، إضافة لمحال تجارية.
- يجري تعيين أعداد جديدة ممن أثبتوا ولائهم للأسد ونظامه في القطاع الحكومي، ويتم استبعاد كل من حوله شبهة أو لا يؤهله ولائه بالشكل الكافي للتعيين والحصول على الراتب، وبالتالي فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أجرت ورشات عمل حول إمكانية إدماج المصابين في المعارك ضمن مؤسسات الدولة، وبدأت بالفعل عبر مشروع "بيت الجريح" في أذار 2017 بإنشاء مركز في مدينة اللاذقية من أجل هذا الغرض.

---

[17] صراع المعابر، تلفزيون سورية، 02/03/2018، الرابط: http://bit.ly/2GJS9FB

ثانياً: مزيد من المهجرين: تدهور الأوضاع في سورية

لاشك أن استمرار الوضع الراهن في سورية يدفع المزيد من السوريين كل يوم لترك بيوتهم، وهؤلاء هم غالباً من الأغلبية السنية، والذين يغادرون نحو تركيا أو أوربا بالدرجة الأولى، تاركين خلفهم بيوتهم عرضة للنهب أو السطو أو تغيير الملكية، أو في بعض الأحوال يبيعون ملكياتهم بأسعار قليلة لمن يفضل البقاء.

إن مزيد من الحرب في سورية يعني بلاشك زيادة في رقم المهجرين الكلي أياً كانت بقعة هذه الحرب على أرض سورية، وإن رقم المهجرين أخذ بالازدياد كل يوم وليس الانخفاض، فعلى الرغم من عودة بعض المهجرين إلى بيوتهم إلا أن هذه العودة لا تقارن بأي حال من الأحوال بأعداد الراغبين بالمغادرة أو حتى المغادرين الفعليين، يومياً هناك جماعات تفر إلى تركيا هرباً من الحرب، كما أن مطار النظام والطريق نحو بيروت لا تزال تعبره أرقام من الراغبين بمغادرة سورية إلى أماكن مختلفة.

الحرب، التعامل الأمني للنظام، ضعف الخدمات، قلة فرص العمل كل هذه ظروف تجعل من سورية بيئة طاردة للبشر وهذه العوامل كلها متوفرة في سورية حالياً، إن اقتصاد سورية المدمر لن يؤثر به كثيراً هجرة مزيد من الأشخاص من سورية، بل على العكس ربما يشكل عامل تعزيز له، فأعداد أقل تعني أن الخدمات النادرة في سورية ستوزع على رقم أقل وبالتالي نسبة أكبر للأسر الموجودة في سورية، ولا يزال من تبقى من رجال أعمال سوريين يفكر بالخروج نحو بلد أخر كل يوم أكثر من مرة في ظل الركود الذي يعاني منه الاقتصاد والتضييق على السلع وحجم المضايقات الموجودة في الشوارع السورية.

جماعات عديدة على رأسها نظام الأسد من مصلحتهم استمرار الحرب، والوضع الراهن هو الأنسب لمليشيات إيران التي تعمل في ظل انتشار الفوضى لتمرير مشاريعها خارج إطار القانون والإعلام وفي ظل ظروف استثنائية، كذلك بعض الجماعات المتطرفة من مصلحتها ذلك.

يسود في أعراف الجماعات الجهادية المقربة من القاعدة فلسفة خاصة يطلقون عليها اسم: "إدارة التوحش" نسبة إلى كتاب أصدره أحد مؤلفيهم، ويقول المؤلف "إدارة التوحش هي إدارة الفوضى المتوحشة، : إدارة حاجيات الناس من توفير الطعام والعلاج ، وحفظ الأمن والقضاء بين الناس الذين يعيشون في مناطق التوحش وتأمين الحدود من خلال مجموعات الردع لكل

من يحاول الاعتداء على مناطق التوحش إضافة إلى إقامة تحصينات دفاعية[18] ." مما يعني أن الوضع الحالي هو الأفضل لهذه الجماعات.

كذلك فإن إيران تفضل البقاء ضمن هذا المربع (مربع عدم الاستقرار) حيث تستطيع العمل بشكل حر، فإيران اليوم لديها خطوط اقتصادية عبر مطار دمشق الدولي والعاصمة دمشق، في استنساخ لصورة الضاحية الجنوبية في بيروت، وكذلك لدى إيران وصول حر للبحر الأبيض المتوسط، وتفضل إيران دائماً العمل بعيداً عن الضوء.

كما أن حزب الله الذي يسيطر بشكل كامل على القصير يمنع المدنيين حتى من الموالين للأسد من العودة للقصير، وهو يحفر ويقتلع ويصول ويجول دون أي رقيب وبدون معرفة ما يحصل داخل المنطقة، حيث أن الأخبار التي تتسرب شحيحة جداً.

---

[18] إدارة التوحش، أبو بكر ناجي، مركز الدراسات الإسلامية،ص11.

ثالثاً: استقرار الوضع وعودة المهجرين

إن استقرار الوضع الراهن هو أمر ممكن، حيث تدعم بعض الدول بقاء نظام الأسد في شكله الراهن مع إجراء "تصليحات" شكلية في الأمر، وتسعى لحل مشاكل الشمال السوري والشرق عبر اتفاقات سياسية، يمكن معها قضم هذه المناطق من قبل النظام وحلفائه خلال فترة ما وبدون أثر كبير ومدوي.

لقد دفعت الضغوط المختلفة على المهجرين في بعض دول الجوار، سواءً لبنان أو الأردن، وكذلك في بعض دول الخليج، دفعت المهجرين إلى العودة القسرية في بعض الأحيان أو التفكير بالعودة في كل يوم، كذلك لا تزال هذه الضغوط تتسارع يومياً، فالجيش اللبناني يقوم بحملات اعتقال في مخيمات عرسال كما يقوم بإغلاق محال لسوريين في مناطق مختلفة من لبنان، كما أن الظروف المعيشية في الأردن ليست جيدة ولا تزال ضغوط الحياة تتصاعد على السوريين في ظل عدم امتلاكهم لأرضية تؤهلهم للتمسك في نشاطاتهم التجارية في الأردن، كما في حالة تركيا، وبالكاد تجد مخيم للسوريين على الحدود السورية التركية يتمتع بالظروف الجيدة لحياة بشروط الحد الأدنى، الصور التي تأتي من المخيمات السوري كل شتاء مؤلم للغاية، وصور الأطفال تجعل كل رب أسرة يفكر بالعودة إلى بيته الأصلي كل يوم.

هذه الظروف التي تحصل الأن ربما تدفع بأعداد من اللاجئين للعودة، خاصة في حال رافقتها إصلاحات شكلية قد يمارسها نظام الأسد ويروج لها حلفائه، وبالتالي هذا يعني أنه مع مرور الوقت سيترسخ الوضع الراهن أكثر وأكثر مع مزيد من الهدوء والاستقرار في سورية، وربما يشهد اقتصاد البلاد دفعة صغيرة مرافقة لعودة السوريين الراغبين بترميم بيوتهم، النظام في هذه الحالة سيسعى للاستفادة قدر الإمكان من هذه الدفعة لتكريس بقائه وإعادة تموضع جذوره التي تخلخلت مع بدء الثورة في 2011، رفع الضرائب الحالية وإصدار ضرائب جديدة من جهة قانونية، وتخويف وضغط أمني للعائدين من أجل المساهمة بشكل أكبر وإثبات الولاء لخدمة النظام الراهن.

العلويون في هذه الحالة سيكسبون مرة جديدة، وسيحولون خسائرهم من الدم التي فقدوها طيلة سنوات ماضية إلى رافعة لتحصيل المزيد من الوظائف والترقيات في الدولة على حساب باقي الطوائف، والمعادلة في السياسية والإدارة والاقتصاد ستكون هي معادلة اليد العليا لمن ضحى لصالح الحفاظ على الوضع الراهن وليس لمن أتى من الخارج هارباً من الضغوط ولم يجد إلا مرارة بلده حلواً يتجرعه أمام "مرارات" أخرى.

ولكن المناطق التي سيطر عليها الأسد وهدمتها آلته العسكرية ربما لن تحظى بالاستقرار والأمان أو الإعمار بأي حال من الأحوال، وسيبقى سكانها مهددين في كل وقت.

على المدى البعيد سيتجاوز الاقتصاد السوري مرحلة الركود (يقدر البنك الدولي الفترة اللازمة لذلك بحوالي ثلاثين عاماً)، وستستطيع المجتمعات المحلية تحقيق مكاسب في ظل مرحلة ثالثة من مراحل الاقتصاد السوري الذي مر به على عهد البعث، فبعد الاشتراكية وسيطرة الذئاب الشابة على الاقتصاد سيسيطر من أعطى كبير الولاء للنظام، وسيتميز في مجال المشتريات العامة والاستثمارات كمكافأة على ما قدم، ورغم أن هذه الشريحة ربما ستكون أوسع من شريحة الذئاب الشابة، وسيدخل فيها أفراد من السنة، إلا أن الأمر برمته سيُستثمر لتجذير النظام وتثبيت أركان الديكتاتورية بصورة جديدة.

السنة ستكون الطائفة الأكبر من جديد ولكن ليس بنفس النسبة القديمة، وعدد كبير من أسرها محمّلون بصور قاسية من الماضي خلال فترة أيام الثورة وما قام به النظام، هذه المشاهد بمجرد أن تروى ستكبر مع أبنائهم لتحقن الأبناء بمشاعر إضافية اتجاه من يحكمهم، ولأن المجتمع السوري عميق التواصل فيما بينه، وكون النظام لا يمتلك سوى طرق الردع التقليدية، فإن بوادر ثورة أخرى ستظهر في ذلك الوقت، لا أحد يعرف كيف ستكون تكلفتها وكم هي بالضبط.

رابعاً: الحل السياسي وعودة المهجرين

إن تحقيق حل سياسي مرضي للفرقاء السوريين سيدفع بكل تأكيد إلى عودة المهجرين بأكبر نسبة ممكنة، وخاصة أولئك من أصحاب الطبقات فوق الفقيرة، والذين يستطيعوا أن ينشطوا الاقتصاد من خلال مدخراتهم أو مهاراتهم الفنية، المناطق الخالية حالياً ستقل صعوبة الوصول إليها، وأموال إعادة الإعمار ستتدفق من الراغبين بمساعدة السوريين على تحقيق استقرارهم، والأهم بكل تأكيد أن من سيعود إلى سورية سيعود وهو يحمل صورة البلد الذي يريد أن يبنيه وسيشارك في عملية البناء بأقصى ما يمكنه فعله.

بك تأكيد ستظل نسبة كبيرة من السوريين لا ترغب بالعودة لأسباب تتعلق بعدم تصديقها لجدية الحل السياسي ربما، أو بسبب تأسيسها لأعمال أو نشاطات في أماكن لجوئها، كما أن مستوى الخدمات لن يكون بأي حال من الأحوال جيداً في سورية مقارنة بالخدمات في دول اللجوء، ولكن هذا الجانب من اللاجئين سيكون منتجاً أيضاً وستؤمن تحويلاته الذاهبة إلى سورية نشاطاً اقتصادياً مدفوعاً بجانب أعلى من الدخل بالعملة الأجنبية، فقد شكلت تحويلات السوريين في الخارج إيراداً جيداً من الدخل القومي، وستساعد هذه التحويلات الأسر الفقيرة والمتوسطة على النهوض بنفسها لتأمين نشاطات تجارية مدرة للدخل.

إمكانية اصلاح العلاقة بين الطوائف المختلفة في سورية ستصبح ممكنة في هذه الحالة، ولن يكون هناك فئة متغولّة على الأخرى، وسيكفل دوران عجلة المعامل والوقت تحسين العلاقة بشكل جيد بين الجميع، كون المصالح الاقتصادية بعد هذه المدة الزمنية الطويلة ستشكل جانباً مهماً في تعاملات السوريين الراغبين بإعادة إعمار البلد، ويمكن أن تدمج الحكومة -الموجودة في هذا الطرح - بعض برامج إعادة الإعمار بشراكات محلية تقوي دعائم التواصل بين الطوائف، فالاقتصاد في كل مرحلة يمكن أن يكون عاملاً للخلاف والحرب، وكذلك يمكن أن يكون عاملاً للرخاء والسلم.

نبتت جذور اقتصاد الحرب في سورية مع استلام البعث للسلطة خلال ستينيات القرن الماضي، كان الأسد الأب يعلم أن الاقتصاد لا يمكن أن يتم استحواذه بالسيطرة على مؤسسات الدولة وحسب، ولكن يجب إجراء تغييرات من نوع أخر في بنية المدن الصناعية والتجارية الرئيسية، فشجع على "تريف" المدن الرئيسية، فنشأت في دمشق أحياء جديدة من سكان محسوبين على طائفة الأسد كحي المزة86 في دمشق، وحي الزهراء في حمص، ومساكن هنانو في حلب، وأحياء أخرى من لون واحد نشأت في مختلف المدن السورية وكان أساسها عائلات الضباط المكلفين باستلام القطع العسكرية في هذه المدن نفسها. ومع بدء الثورة السورية مطلع 2011 لعب الاقتصاد المتمركز في قلب النظام دوراً محورياً في قمع الاحتجاجات بينما كان للسكان الجدد المتواجدين في محيط المدن الكبرى دور كبير في الوقوف في وجه هذه التظاهرات، حيث تحول كثير منهم إلى موارد بشرية في منظومة النظام العسكرية

